القرار الرقم ٨٦/٣٣، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٢: اتخذت الجمعية العامة هذا القرار وطلبت، في الفقـرة العاملة ٤، من مجلس الامن الدولي ان يتحمّل مسؤولياته وفق أحكام الميثاق، ويعترف بالحقوق غير القابلة للتصرّف للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وحقه في اقامة دولته العربية المستقلة في فلسطين. وفي المادة الخامسة، كرّرت الجمعية العامة طلبها في ان يتّخذ مجلس الامن الدولي الاجراءات الضرورية لتنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، والمتعلّقة بتنفيذ المخطط الذي يوصي بأن دولة عربية مستقلة يجب ان توجد في فلسطين؛ كما طلبت من الأمين العام ان يقدّم تقريراً حول مدى تنفيذ هذا القرار بالسرعة الممكنة.

القرار الرقم ٣٨/٥٨، بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣: أكد هذا القرار حقوق الشعب الفلسطيني المذكورة؛ ودعا الى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة، تشارك فيه منظمة التحرير الفلسـطينية على قدم المساواة مع الأطراف المعنيّة الاخرى، باعتبارها ممثلة الشعب الفلسطيني، وبمشاركة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، من أجل التوصّل الى ارساء سلام عادل، ودائم في منطقة الشرق الاوسط يضمن تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، كما أكدتها قرارات الجمعية العامة والقرارات المتعلّقة بالشرق الاوسط، وضمان سلامة دول وشعوب المنطقة.

ان القرارات المذكورة ليست، كما أسلفنا، هي الوحيدة التي اعتمدتها الجمعية العامة بخصوص الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ولكنها مثّلت، في سلسلة مواقف الجمعية العامة، علامات بارزة، ومفـاصل أساسية تلت كل قرار منها قرارات عديدة أكدته أو أشارت اليه. وما زالت تشير الجمعية العامة الى تأكيد هذه القرارات في جميع دوراتها المتعاقبة، حتى دورتها الاخيرة. وكانت تطلب من مجلس الامن الدولي اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه القرارات كما سبق ذكره. غير ان مجلس الامن الدولي كان يرفض اقرار أي مشروع قرار يتعلّق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بسبب استعمال الولايات المتحدة الاميركية حق النقض (الفيتو)، معتبرة ان قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، الذي اعتمـده المجلس في ٢٢/١١/١٩٦٧، هو القرار الوحيد الذي يجب ان تستند اليه في أية تسوية لحل مشكلة فلسطين والشرق الاوسط.

وهكذا يتبدّى ان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الذي أُنكر عليه طوال ثلاثة عقود خلال الانتـداب، وتمّ تجاهله لمدة ثلاثة عقود أخرى في الامم المتحدة، ظل يحظى، طوال العقدين الماضيين تقريباً، بالاعتراف الدائم والتأكيد الشديد من جانب الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي تعمل بصورة رئيسة من خلال الجمعية العامة، وهي الهيئة نفسها التي أوصت بتقسيم فلسطين منذ ما يزيد على الاربعين عاماً. ولكن هذا التأييد الدولي الواسع لحق تقرير المصير للشعب الفلسـطيني لم يُمكّن الشعب الفلسـطيني من ممارسة حقوقه بسبب الاحتلال العسكري الاسرائيـلي للاراضي الفلسـطينية، ورفض اسرائيل الامتثال لقرارات الامم المتحدة، ودعم وحماية الولايات المتحدة الاميركية لها في جميع المجالات، بما في ذلك مجلس الامن الدولي.

قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، بتـاريـخ ٢٢/١١/١٩٦٧: يجب الاشارة الى ان مجلس الامن الدولي لم يكن نشطاً في البحث في مسألة فلسطين منذ العام ١٩٤٨؛ وكان يتناول المسألة من زاوية الضرورة لايجاد حل بين الأطراف المتنازعة وحل مشكلة اللاجئين كما جاء في قراره الرقم ٧٣، المؤرخ في ١١/٨/١٩٤٩. وبعد حرب العام ١٩٦٧، اتخذ مجلس الامن الدولي القرار الرقم ٢٤٢ بتـاريـخ ٢٢/١١/١٩٦٧، وهـو القـرار الذي تمتّع بسمعة وشهرة عالميتين لم يسبق لقرار